مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٤١١ ـ ٤٢٧
ISSN: 2222-6583

حاضنات الاعمال في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية : دراسة حالة

اكرام خالد محمود ، ا.م.د جاسم محمد مصحب
جامعة بغداد / كلية الادارة واقتصاد / قسم اقتصاد

المستخلص :

يسعى البحث الى معرفة واقع حاضنات الاعمال في البيئة العراقية التي تفتقر بالغالب الى توفير الدعم للمشروعات كون ان الحاضنات لم تتوضح للأغلبية في المجتمع العراقي ولم تحظى باهتمام كما هو الحال في الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة الى تحسين الوضع الاقتصادي وبيئة الاعمال وإنعاش القطاع الخاص ومعرفتها بتأثيره الكبير على اقتصاداتها .

مما سبق سوف نتعرف على كل ما يخص حاضنات الاعمال في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية وهل فعلاً هناك من يمول الحاضنات في العراق يجيب البحث عن هذه الاسئلة وفق بيانات وارقام فعلية ومن ثم تحليلها اقتصادياً .

الكلمات المفتاحية : حاضنات الاعمال ، دائرة العمل والشؤون الاجتماعية ، العراق

منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث .. تكمن مشكلة البحث بالإجابة على السؤال .. كيف يمكن ان تسهم حاضنات الاعمال في احتضان المشاريع الريادية في العراق والنهوض بها للحد من ظاهرة البطالة وتخفيف الفقر ؟

ثانياً : اهمية البحث .. تنبثق اهمية البحث من اهمية المشروعات على اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية وذلك بالقاء الضوء على حاضنات الاعمال كونها خطوة مهمة وضرورية لتطوير القطاع الخاص في العراق والاعمال الحرة وتنمية المشروعات وتعتبر احدى الوسائل لتوفير فرص عمل وتقليل البطالة والحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد بالإضافة الى الدور الذي تلعبه المشروعات للارتقاء باقتصاديات البلدان.

ثالثاً : هدف البحث .. يهدف البحث الى دراسة الاقتصاد العراقي وتحليل واقع حاضنات الاعمال والمشاريع والتعرف على الاليات التي تعمل بها الحاضنات في العراق وتحديداً في وزارة العمل مع بيان اثرها على المشروعات ..

رابعاً : فرضية البحث .. ان انشاء حاضنات الاعمال يساعد في خلق مشروعات ريادية ناجحة تؤثر ايجاباً على الاقتصاد العراقي وتساعد في حل مشكلة البطالة والفقر وتعمل على انعاش القطاعات الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد (القطاع النفطي) .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٤١١ ـ ٤٢٧
ISSN: 2222-6583

خامساً : منهج البحث .. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي .

المقدمة :

حاضنات الاعمال من الافكار الحديثة التي اساسها هو احتضان المشروعات اذ تظهر اهميتها من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للمشروعات المحتضنة وتنمية روح الابداع والابتكار واستغلال المهارات في الموارد البشرية لذلك استهدف البحث حاضنات الاعمال كونها من الاستراتيجيات الحديثة والمهمة في اقتصاد أي بلد وتلعب دور مهم في تنمية القدرات التنافسية من خلال احتضان الافكار التنموية الابداعية ، ولتطوير المشروعات في العراق لابد من اقتراح برنامج لاحتضان الاعمال يعزز من انجاز المشروعات كونها المحرك الاساسي للتنمية وانعاش الاقتصاد والسبيل لامتصاص الايدي العاملة لتقليل البطالة وهذا ما تقوم به الحاضنات ، فانتشار الحاضنات في الدول المتقدمة واستغلالها بالطريقة التي تنمي المشروعات هو الاساس التي اعتمده البحث والطريقة الاكثر حداثة لتنمية المشروعات . ويتناول البحث سبل التوظيف الامثل للمشروعات في العراق والنهوض بها عن طريق احتضانها من خلال انشاء وتأسيس حاضنات الاعمال التي تقدم الدعم المناسب للمشروعات من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية والاستشارية والقانونية والادارية والفنية والتي تتمثل في ورشات عمل تدريبية ودراسات جدوى اقتصادية (مبدئية وتفصيلية) وغيرها من الخدمات .

المحور الاول : الاطار المفاهيمي لحاضنات الاعمال

اولاً : مفهوم حاضنات الاعمال

هناك عدة مفاهيم لمصطلح الحاضنات : الحاضنة في اللغة العربية هي المكان الذي يضع فيه الطفل الصغير الذي لم يكتمل نموه ويخرج منها لحين اكتمال نموه ، من خلال هذا المثال تعرف الحاضنة هي المكان الذي يحتضن المشاريع الصغيرة في بداية نشأتها لفترة زمنية معينة الى حين اكتمال نمو المشروع او النهوض بالمشروع وبعد ذلك يتخرج وتقوم الحاضنة باحتضان مشاريع أخرى وهكذا .. الحاضنة في علم الاقتصاد هي منظمة او مؤسسة تستهدف المشروعات والشركات الجديدة (الناشئة) لاحتضانها ومساندتها في نجاح المشروع وتأسيس شركة خاصة .

وتعرف بانها مؤسسة قائمة لها كيان قانوني وعلاقة مباشرة برواد الاعمال الذين يرغبون في إقامة مؤسسات تستهدف تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والاستشارات والاليات الساندة بهدف تجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، ١٩٩٥) ، وهناك مصطلحات اخرى لحاضنات الاعمال مثل مشاتل المؤسسات ويطلق عليها ايضاً محاضن المؤسسات كونها تقدم دعم استباقي لمساعدة المنشآت حديثة الانشاء كما وتعرف أيضاً انها منظمة تنشأ لنمو وتسريع الاعمال ولدعم نجاح رواد الاعمال من خلال ما توفره من خدمات وموارد ومساحات وتدريبات بالإضافة الى تقديم المساعدات في مجال الاعمال ورقابة المشروعات والتوعية باحتمالية

المخاطرة وتقليل الفشل وهي تعتبر كيان اقتصادي اجتماعي وهي وسيلة لتفعيل برامج التنمية الاقتصادية استحدثت لابتكار تقنيات حديثة او لفتح اسواق جديدة وتساعد على تعجيل الشركات الناشئة عن طريق تصميم برامج متكاملة توائم عمل هذه الشركات . (johan bruneel)

وتفسر ايضاً بأنها موقع يتلقى فيه رواد الاعمال دعم استباقي ذو قيمة مضافة والحصول على أدوات ومعلومات وموارد ورأس المال التي يصعب الوصول إليها ، وتكون هي الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في رفع القدرة على المنافسة وهناك دول ساهمت في تمويل الحاضنات من خلال مساهمة مالية إضافية في ميزانية وكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتالي نجحت العديد من المشاريع التجريبية في الشركات والجامعات ذات الصلة وادت الى تطوير أفكارهم ومواهبهم وتسويقها (bayhan)

ثانياً : أنواع حاضنات الاعمال

١. حاضنة الاعمال التكنلوجية : هي شركات مبتكرة صغيرة تعمل على تسهيل نقل التكنلوجيا وتساهم في توفير خدمات عالية الجودة وتعمل المصارف على انشاء وتأسيس هذه الحاضنات لجذب رواد الاعمال وتتميز بسهولة الوصول اليها وتكلفتها المتدنية .. (johan bruneel) وتعرف ايضاً بالحاضنات التقنية ومهمتها توفير الاحتياجات الفنية والتقنية وتسهيل مهمة الحصول عليها وتوجد عادة في الجامعات ومراكز الابحاث العلمية وتتبنى المبدعين والمبتكرين وتسعى الى استثمار افكارهم وتحويلها الى منتجات ، تخدم السوق وتخلق قيمة مضافة وتزيد من فرص العمل وتقلل من البطالة وتقضي على مسببات الهجرة بالتالي هي الية مهمة لترجمة البحوث وتحويلها الى مشاريع انتاجية ناجحة . (تركماني، ٢٠٠٦)

٢. الحاضنات المحلية: تهدف إلى استغلال الموارد المحلية واستثمار طاقاتها المعطلة خاصة الطاقات البشرية التي لم تحظى بفرصة اظهار افكارها ونموها لتطوير مشروعات أعمال جديدة في قطاع معين وتسمى أيضا "حاضنات القطاع المحدد " و "الحاضنات الاقليمية " كونها تختص في تقديم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة . (شلبي، ٢٠٠٢)

٣. الحاضنات الدولية : تؤكد على التعاون الدولي بهدف استقطاب رأس المال الأجنبي وتسهيل الاستثمارات للشركات الأجنبية وتوفر التقنيات الحديثة وتساعد على تنويع القاعدة الإنتاجية كما وتأهل الشركات لتطوير انتاجها بحيث تنافس الشركات في الأسواق الخارجية (احمد الطرطار، بدون تاريخ).

٤. الحاضنات التجارية : وهي الحاضنات التي توفر البيئة المناسبة والاساسية من مكاتب وصيانة مجهزة بالكامل تخدم اصحاب المشاريع التجارية وتوفر الدعم بشكل مجاني وهدفها الانتعاش الاقتصادي .

٥. الحاضنات التصنيعية : تأسس لتقديم الخدمات والمستلزمات المادية الى الصناعات الصغيرة ولاسيما في بداية نشأتها للارتقاء بها الى مرحلة العمل اذ تقدم هذه الحاضنات مختلف الخدمات التي تحتاجها الوحدات الصناعية الصغيرة ابتداء من دراسات الجدوى الاقتصادية والتسهيلات الخدمية الى التسويق والصناعة .

٦. الحاضنات الصناعية : تهتم بالمشاريع الصناعية عن طريق استخدام الموارد المحلية لتطوير الكفاءة الانتاجية وقدرتها على المنافسة وتهدف الى تعجيل نمو الصناعة .النقطة ٤,٥,٦ (جامعة الملك عبدالعزيز ، ٢٠٠٥)

٧. الحاضنات العامة (الحكومية) : غير هادفة للربح تنشئها وتتبناها الحكومة او المنظمات الدولية والاقليمية او الوزارات التابعة للدولة هدفها الأساسي تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع المشروعات الناشئة والمبتكرة وتعمل على رعاية الاعمال الجديدة وتركز ع الابداع والابتكار وتنمية المشاريع الجديدة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي . (كاظم احمد حمادة البطاط، ٢٠٠٨)

٨. الحاضنات الخاصة (الربحية) : تهدف الى الربح وتدار من قبل افراد او جماعات او شركات خاصة مثل الشركات التي تمتلك رأس المال التأسيسي والاستثماري* وشركات التطوير العقاري وشركات توظيف الاموال وتسعى إلى تحقيق الأرباح وتستوفي رسوم الخدمات المقدمة الى المشاريع المحتضنة والبعض منها تأخذ نسبة ارباح بعدما يتخرج المشروع المحتضن الى سوق العمل . (انوار نهار العزام، ٢٠١٠)

٩. الحاضنات المكتبية : توفر مكاتب واماكن عمل مناسبة وتقدم الدعم للمبادرين بأسعار رمزية في البداية كما وتوفر الخدمات الفنية والادارية والمحاسبية ومجموعة من الاستشاريين والاداريين المختصين والمعدات المكتبية (جواد ك.، ٢٠١٦)

١٠. الحاضنات المختلطة : وهي جهود مشتركة بين الهيئات الحكومية والخاصة وتتميز أنها توفر تأمين التمويل الحكومي لدعم خبرة القطاع الخاص وتمويله.(bayhan) علماً ان اكثر الحاضنات نجاحاً هي الحاضنات المختلطة التي يشترك في تمويلها القطاع العام والخاص

ثالثاً : دور الحاضنات في تعزيز التنمية الاقتصادية والمنافسة الدولية

تساهم الحاضنات في تعزيز ريادة المجتمع وتبني مرتكزات أساسية لرواد الاعمال وتخلق فرص ريادية لأصحاب الابداع والابتكار وتنمي المشروعات الجديدة وتشجع التنمية الصناعية وتنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية وتنمية المجتمع المحلي كما وتخلق فرص عمل جديدة وتسعى الى حل المشاكل الاقتصادية (الشبراوي، حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، ٢٠٠٣) كون حاضـــنات الأعمال أداة فعالـــة لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تقديم الموارد للمشاريع المحتضنة

بكلفة اقل وبعد ذلك تقوم المشاريع بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير مما يساعد على توليد موارد مالية للموازنات الحكومية وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية (البطاط، ٢٠٠٤) . كما وتساهم الحاضنات بصورة غير مباشرة في زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية بالتالي تحصل زيادة في مستويات الدخول النقدية المتولدة من زيادة فرص العمل من خلال الوظائف التي توفرها الشركات المحتضنة من قبل حاضنات الأعمال وتساهم أيضا في زيادة نسبة استغلال العقارات وتحسين البنى التحتية لمنشآت الأعمال المحلية ، كما وتساعد منشآت الأعمال الجديدة في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في السنوات الأولى من عمر المشروع لذلك فالحاضنات هي عبارة عن مؤسسات تنموية تنمي افكار المبدعين والمبتكرين وتشكل امتداداً للمعرفة والابتكار والبحث والتطوير ووسيلة للربح من رأس المال الفكري أي تساعد على تنمية الموارد البشرية واستغلالها ايجابياً لتحسين الوضع الاقتصادي لأنها بمثابة استثمار للموارد البشرية المتاحة التي تمتلك فكر ريادي وطرق إبداعية تنتج عنها مشاريع ناجحة (خضير، ٢٠١٤) . كما تلعب الحاضنات دور مهم في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الريادية والقضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال احتضان ذوي الأفكار الإبداعية والمشاريع ذات النمو السريع كما وتساعد الحاضنات على خفض الأعباء المادية وتوفر بنى تحتية للمشروع وتساعد على التقليل من المخاطرة والفشل كونها ترتبط بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث مما يجعلها الأكثر قدرة على التنافس (احمد الطرطار، بدون تاريخ) ، ومن هنا كانت حاضنات الأعمال بمثابة الآلية التي تعتمدها الدول لتحقيق الدعم التنافسي وذلك بوصفها تطور فكري جديد توفر الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الجدد وتساعدهم في تخطي مرحلة الانطلاق . ففي الوقت الحالي أصبحت الحاضنات سلاحاً تنافسياً يستهدف حضن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح لديها القدرة على التنافس مع بيئتها الخارجية واستغلالها للفرص السوقية من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة للدخول إلى عالم المنافسة الذي يرتكز على الاهتمام بأولويات خلق الأسبقيات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تيقاوي، ٢٠١٠). تستطيع المشروعات الدخول في المنافسة الدولية من خلال تقديم منتجات او خدمات بكفاءة اعلى وبسعر اقل من المنتجات المستوردة اذا تم تحقيق هذا الشرط يستطيع رائد الاعمال الدخول في المنافسة مع المنتجات الدولية حتى وان كان المنتج محلي ويقدم خدمة محلية وليست دولية وان كثرة المنتجات المحلية الجيدة تقلل من اهمية الاستيرادات وبدوره يدعم اقتصاد الدولة نفسها وهذا ما تسعى اليه حاضنات الاعمال من خلال تشجيع ودعم المنتوج المحلي .

رابعاً : الآلية المعتمدة لعمل للحاضنات

في الدول المتقدمة عادةً تكون الحكومات هي الحاضنات حيث تنشئ الحكومة برنامج تمويلي لاحتضان الأعمال يصدر طلبات عامة لتقديم مقترحات من المتقدمين المعنيين لإنشاء الحاضنات

ويمكن لأي شخص أن يبدي رأيه ويقدم مقترح ، وهناك جمعيات خاصة وجامعات واتحادات مختلطة ويتم اختيار اساسيات الحاضنة ، وتتلقى الحاضنات في الشبكة منحة سنوية للمدير والسكرتير وشخص يدير الحاضنة له الحق في تقديم طلب للحصول على منح للمشاريع المحتضنة التي يكون وقت التسليم فيها سريعًا حوالي بضعة أسابيع (bayhan) .

اذ تعمل حاضنات الأعمال على تقديم حزمة من الخدمات لأصحاب المشاريع وهذه الخـــدمات لا تقدم إلا لأعضاء الحاضنة يختلف الأمر حسب النظام الداخلي للحاضـــنة فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب تأتي طلبات الانتساب التي تقدم من قبل أصحاب المبـــادرات مـــن الشباب الذين يحملون أفكاراً جديدة لتنفيذها وتبدأ بالتوافد على الحاضنة ، وتقوم لجنة متخصصة بدراسة جميـــع الطلبات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها ،ومن ثم تعمل على تقديم حزمـــة متكاملة مـــن الخدمات والتسهيلات مثل الخدمات الإدارية والاستشارات المالية والقانونيـــة ، وغيرهـــا مـــن الخدمات والتي تقدم مقابل ايجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتـــضمن تعهـــد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان وإخلاء الحاضنة بعد فترة زمنية محددة ، وهذا لكـــي يتـــاح للحاضـــنة استيعاب مشروعات أخرى و تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لدعم المشروعات الريادية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، ١٩٩٥) .وتقيم الحاضنات علاقات تعاونية بين الجامعات ومعاهد البحوث وتزودها بالمختبرات والبيانات والمعدات لذلك تعتبر من اهم اليات التواصل بين الجامعات والمراكز البحثية)الاعمال(

المحور الثاني : حاضنات الاعمال في العراق

تعد حاضنات الاعمال فلسفة اقتصادية جديدة تعتمد على تفعيل دور النشاط الاقتصادي الخاص الذي تحتل فيه المؤسسات الخاصة والمتوسطة محورا أساسيا لدورها الفاعل في اقتصادات جميع البلدان ، وخاصة تلك البلدان التي اتجهت نحو آلية السوق والقيادة القطاعية ، ومما شجع الدول على الاهتمام بهذه المؤسسات هو سهولة إنشائها وقلة رأس المال المستخدم فيها وقدرتها على خلق فرص عمل متزايدة ، وقدرتها على الدخول في مسارات الصناعات التي تمتنع عن دخول المؤسسات الكبيرة ، وكذلك المرونة الكافية لتمكينهم من الانتشار في مختلف المدن الصغيرة والريفية في إمكانات الابتكار العالية (هلال ادريس مجيد، ٢٠٢٠)

اولاً : نموذج لحاضنات الاعمال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

استحدثت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن دائرة العمل والتدريب المهني قسم خاص بحاضنات الاعمال بموجب " قانون دعم المشاريع الصغيرة " رقم ١٠ لعام ٢٠١٢ ويتكون من :

- شعبة البرامج الريادية .
- شعبة دراسة الجدوى الاقتصادية ومتابعة المشاريع .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٤١١ ـ ٤٢٧
ISSN: 2222-6583

يحتضن القسم المشروعات الريادية التي تمتلك منتج ذو فكرة مبتكرة او مشروع يساهم في تعزيز الناتج المحلي او مشروع متطور لمشروع موجود بالفعل وبواسطة استخدام تكنلوجيا حديثة ومتطورة يصبح المنتج ذو قيمة مضافة ، او مشروع حرفي او مشاريع دعم المرأة وما الى ذلك من المشاريع التي تخلق قيمة اضافية الى الاقتصاد العراقي ككل والشكل ادناه يوضح المشروعات التي تنتمي الى قسم حاضنات الاعمال :

الشكل (١) مشاريع حاضنات الاعمال

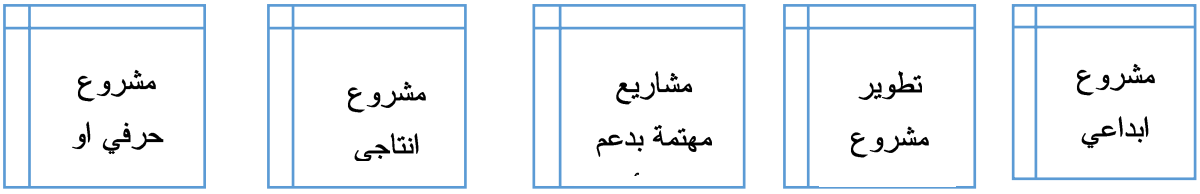

وساعدت الحاضنات في احتضان عدد جيد من المشروعات يتجاوز ال ١٠٠ مشروع في توفير التمويل بأسعار فائدة صفرية واجراءات غير معقدة ودراسات جدوى اقتصادية اولية وتفصيلية وتقديم ورشات تدريبية مجانية بدون مقابل مادي وتقديم استشارات فنية وادارية ومالية واقتصادية بالإضافة الى ان المشروع المحتضن يعفى من ضريبة الدخل بأحكام قانون المشاريع الجديدة ، والحاضنات لا تهدف الى الربح وانما الى تطوير القطاع الخاص وتوفير فرص عمل تشمل الفئات العاطلة عن العمل والتي تمثل الفئة الشبابية من خريجي الابتدائية فما فوق ومن الواضح في الواقع العراقي بخصوص مجال الحاضنات ان الوزارة المعنية هي الوزارة الوحيدة التي توفر تمويل للمشاريع بتقديمها خدمات مالية ونقدية تتمثل في قروض بدون فوائد مصدرها "صندوق دعم المشاريع الصغيرة " وتقدم لرواد الاعمال ضمن ضوابط وشروط محددة منها :

١. وجود كفيل يكون موظف حكومي اما (مدني او عسكري) .
٢. يشترط الاشتراك بدورات الكفاءة " دورة ابتكار الاعمال " المقدمة من قبل الوزارة المعنية ومدتها تكون من ٥ ايام الى اسبوع واحد .
٣. احضار بطاقة تسجيل تثبت ان المتقدم عاطل عن العمل .
٤. موافقة " لجنة قبول المشاريع " للمشروع بعد دراسته جيداً .

وتكون الية التقديم بصورة مبسطة مباشرةً من خلال مراجعة قسم حاضنات الاعمال في مقر دائرة العمل والتدريب المهني لمحافظة بغداد اما بالنسبة لبقية المحافظات تقدم من خلال اقسام العمل الاتحادية ، كما ان هناك دورات تقدم من قبل الحاضنات تقسم بحسب طبيعة المشروع المقترح الى :

- دورة المهارات الحياتية : هي دورة تقام للباحثين المسجلين في قاعدات بيانات الدائرة ومدتها ١٠ ايام .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٤١١ ـ ٤٢٧
ISSN: 2222-6583

- دورة ابتكار الاعمال : وتختص بالمتقدمين بالمشروع او الباحثين عن فرصة عمل ومدة الدورة ٥ ايام .
- دورة الكاب : وهي دورة للباحثين عن فرصة عمل بدون تحديد مشروع او فكرة معينة بحيث تقدم الدورة مقترحات للتعرف الى عالم الاعمال مدة الدورة ١٠ ايام .

ثانياً : معايير ومتطلبات قبول احتضان المشاريع ..

١. معرفة احتياجات المشروع وما يتطلب وقياس قدرة الحاضنات على توفير ذلك اي الموائمة بين احتياجات المشروع وقدرات الحاضنة .
٢. وضع خطة من خلال دراسة المشروع وضمان قدرته على المنافسة ودخول اسواق جديدة
٣. البطاقة الاستشارية للدخول الى الحاضنة .
٤. كفالة موظف حكومي .
٥. الاشتراك بالدورات الموضحة اعلاه .
٦. التأكد من قدرة صاحب المشروع على الاستمرار فيه وحرصه على تطوير المشروع بجدية ويتم معرفة ذلك من خلال المقابلة الشخصية .
٧. واقعية المشروع وامكانية تطبيقه للتمكن من البدء بالعمل .
٨. قبول نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقيم المشروع وعلى اساسها يتم اختيار المشروع اي بعد استحصال الموافقة يتم احتضان المشروع رسمياً ويتم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحاضنة .
٩. توقيع عقد مع صاحب المشروع يتضمن تحديد مبلغ القرض ومدة الاسترداد ومدة الاحتضان التي لا تتجاوز ١٢ شهراً كما ويتضمن الشروط الجزائية في حال عدم الاستمرارية في المشروع او التخلي عن بنود العقد .
١٠. الخطوة الاخيرة هي وضع خطة لمتابعة ومراقبة نجاح خطة المشروع وعمل استمارة خاصة بالحسابات الشهرية والسنوية للمشروع . (محمود، ٢٠٢٢)

وفيما يلي توضيح لعدد المشاريع المحتضنة منذ افتتاح قسم حاضنات الاعمال عام ٢٠١٨ الى ٢٠٢٢ ..

الجدول (١) المشاريع المحتضنة في المحافظات العراقية ضمن دارة العمل والتطوير المهني

المحافظة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
بغداد	٦	٢١	٢٤	١٤	٦
صلاح الدين	–	–	–	٧	–
البصرة	–	–	–	٢	٢

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٤١١ ـ ٤٢٧
ISSN: 2222-6583

الديوانية	–	–	–	١	–
كربلاء المقدسة	–	–	–	١	٢
واسط	–	–	–	–	–
النجف الاشرف	–	–	–	٩	٧
ميسان	١	–	–	–	–
كركوك	–	–	٣	٨	١
ديالى	–	–	–	–	٣
الانبار	–	–	٧	–	٣
نينوى	–	–	٢	٤	٦
ذي قار	–	–	–	١١	٤
المثنى	–	–	–	٥	٦
بابل	–	–	١٠	٦	–
المجموع	٧	٢١	٤٦	٦٨	٤٠

المصدر / الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دائرة العمل والتطوير المهني ، ٢٠٢٢)

من خلال الجدول نلاحظ عند استحداث قسم حاضنات الاعمال اول ٣ سنوات بالتحديد كانت هناك قلة في المشاريع المحتضنة في المحافظات ويرجع السبب الى عدم توفر شعب لكل محافظة بالإضافة الى عدم انتشار مفهوم الحاضنات الا ان بعد ذلك تطور المفهوم واصبح اكثر انتشاراً في بغداد والمحافظات خاصة في عام ٢٠٢٠ هناك ازدياد ملحوظ في عدد المشاريع المحتضنة ويتوقف احتضان المشاريع على نسبة التمويل المخصص في ميزانية الدولة فكلما ازدادت المخصصات ازدادت المشاريع المحتضنة ومن جانبه يؤثر ايجاباً على الاقتصاد العراقي ويساهم في تخفيف الفقر والحد من البطالة ودعم المنتج المحلي .

ثالثاً : نموذج لبرنامج الاقراض في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية ..

بشكل خاص نوضح نموذج لبرامج الاقراض في الدوائر الحكومية مثل " دائرة العمل والتطوير المهني " التي اطلقت مبادرتها الاخيرة عام ٢٠٢٠ وهي مبادرة دعم المشاريع الصغيرة ويتم التمويل بموجب قانون رقم (١٠) لعام ٢٠١٢ من خلال تقديم قروض بفائدة صفرية فقط اجور الخدمات

الادارية والتي كان جزء من المبادرة يدعم رواد الاعمال والمبتكرين ضمن قسم حاضنات الاعمال والتي يكون فيها التقديم مباشر ضمن القسم المذكور بعكس بقية المشاريع يتم التقديم الكترونياً واطلقت المبادرة برأس مال ٢٦٧ مليار دينار عراقي ضمن تخصصات محددة تتوزع على بغداد والمحافظات على اساس الكثافة السكانية لكل محافظة اذ تكون الية الاقراض ضمن شروط وضوابط محددة منها :

١. ان يكون المتقدم حاصل على بطاقة استشارية من خلال تسجيله في قاعدة بيانات العاطلين عن العمل ليتسنى له التقديم على القرض .
٢. وجود كفيل مستمر في الخدمة مع اصطحاب صحة صدور لضمان استرداد القرض .
٣. يتم قبول المتقدمين عشوائياً بدون تحيز او تدخل بواسطة خوارزمية حسابية معتمدة .
٤. يسقط حق الفائز في القرض اذا لم تتم مراجعة قسم القروض في الدائرة المعنية ضمن الموعد المحدد ويكون غالبا ٣ شهور ويتم على اساس مراجعته بترويج المعاملة .
٥. بعد انتهاء مدة الترويج للمعاملة يستلم المقترض المبلغ دفعة واحدة .
٦. يستقطع مبلغ ٣% اجور خدمات ادارية .
٧. فترة السماح ١٢ شهراً وبعدها يتم التسديد سنوياً واذا لم يتم التسديد يتخذ اجراء قانوني وهو حجز راتب الكفيل . (يونس، ٢٠٢٠)

ويكون هناك برنامجين للإقراض هما :

- صندوق دعم المشاريع الصغيرة : ويتم تمويله من خزينة الدولة ضمن تخصصات محددة تتوزع ضمن الية معينة على المحافظات ويشمل الصندوق الفئات العاطلين عن العمل المسجلين في قاعدة البيانات واعمارهم تبدأ من ١٨–٥٥ سنة تبلغ قيمة القرض الممنوح لأصحاب المشروعات الصغيرة من ٥ ملايين دينار عراقي ولا يتجاوز ال ٢٠ مليون دينار عراقي كحد اعلى وفق فترة استرداد مدتها ٥ سنوات يتم تسديده سنوياً ومتوسط قيمة القرض ٨ مليون دينار عراقي وهو المعتمد لأغلبية المشاريع .
- استراتيجية تخفيف الفقر : يتم تمويلها من ميزانية الدولة ضمن التخصصات المحددة وتبلغ قيمة القرض من ٥– ١٠ مليون دينار عراقي كحد اعلى والهدف مكافحة الفقر والتقليل من البطالة . (حسن، ٢٠٢٢) ووزعت اعداد المقترضين حسب نسب الاسترداد كالاتي :

الجدول (١) اعداد المقترضين في المحافظات العراقية بحسب مجموعات الاسترداد

المحافظة	مجموع التسديد
بغداد	١٣١٠
كركوك	٦٤
صلاح الدين	١٢٢

ديالى	٢٩٥
واسط	٢١٠
بابل	٢٦٠
كربلاء المقدسة	٢٩٤
النجف الاشرف	٣٨٦
الديوانية	٢٤٧
المثنى	١٣١
ذي قار	٢٦١
ميسان	٢٣٧
البصرة	٤٥٣
الانبار	١٣٧
نينوى	٥٩٣
المجموع	٥٠٠٠

المصدر / الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات " وزارة العمل والشؤون الاجتماعية "، ٢٠٢٢ .

يوضح الجدول اعلاه ان مجموع التسديد في بغداد اعلى من بقية المحافظات اذ بلغت ١٣١٠ تليها محافظة نينوى والبصرة ومن ثم محافظة النجف الاشرف وبقية المحافظات بينما بلغت ادنى مجموع للتسديد في محافظة كركوك ٦٤ مما يعني ان هناك تلكؤ في استرداد الدين او مخالفة القوانين وعدم التسديد وهناك حالتين للمخالفة :

الحالة الاولى : ان يصرف المقترض القرض لغير الهدف المحدد وهو (انشاء مشروع) اي يقوم بصرف مبلغ القرض لأمور اخرى مثل شراء سيارة او زواج وغيرها من المشاريع التي لا تخلف ايرادات وهو عكس ما انشأ القرض لأساسه وهذه تعتبر مخالفة لشروط القرض .

الحالة الثانية : لا يتم تسديد القرض بالوقت المحدد او التأخر والتلكؤ في تسديده وهذه ايضاً مخالفة لشروط القرض وفي كلتا الحالتين يتم اتخاذ الاجراء القانوني والذي بموجبه يتم حجز راتب الكفيل مع التعهد باسترداد المبلغ كاملاً وفق القانون رقم (١٠) المذكور انفاً .

ثانياً : الاطار القانوني لبرامج الاقراض وحالات تعثر القروض المصرفية وطرق معالجتها

تتعدد جهات التمويل في العراق للمشروعات ولا تقتصر على جهة معينة مثلاً فالقطاع المصرفي يمول غالباً من قبل البنك المركزي ضمن مبادرات واليات منظمة هدفها تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مثل مبادرة الترليون و٣ ترليون و٥ ترليون سيتم توضيحها لاحقاً او يتم التمويل

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٤١١ ـ ٤٢٧
ISSN: 2222-6583

بالتعاون مع منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية والتي تهدف الى مساعدة اللاجئين والعاطلين عن العمل ، تطرقنا سابقاً الى الية عمل المصارف بصورة عامة من ناحية صعوبة الاجراءات وتعقيد عملية التقديم واسعار الفائدة التي يتراجع اغلب المتقدمين على القروض بسببها ومن ثم الحصول على القرض وكيفية استخدامه بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة المشروع .

ثالثاً : اسباب حالات تعثر القروض المصرفية ..

في العراق تستخدم المصارف سياسة متشددة في منح القروض بسبب المخاطر التي تتعرض لها في حالة انه لن يتم تسديد الدين في الوقت المحدد مما ينتج عنه اهمال القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الخاص والقطاعات الاخرى بسبب ضعف التمويل للمشروعات التي تساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي لذلك لا بد من التوسع في القروض ضمن ضوابط يحددها البنك المركزي بالمقابل الايفاء بالديون بالمدة المحددة من قبل المقترضين وهذا يؤثر ايجاباً على المشاريع الريادية والتي بحاجة الى التمويل لتنهض بمشاريعها وبدوره يساهم في التنوع الاقتصادي وتشغيل القطاعات الاقتصادية الاخرى كون ان تنشيط القطاع الخاص يساهم في دعم المنتجات المحلية ودعم الابتكارات والافكار الحديثة التي ترتقي بالاقتصاد العراقي بالتالي له دور في التقليل من هجرة الكفاءات واصحاب العقول المبدعة التي تخلق اضافة للاقتصاد العراقي .

وهناك عدة اسباب للقروض المتعثرة اي القروض التي لن يتم تسديدها في الوقت المحدد او التأخر عن التسديد :الحاضنات

١. التزوير وضعف الرقابة وهشاشة القوانين المصرفية.
٢. الادارة الغير فعالة للمصرف المقرض .
٣. ارتفاع سعر الفائدة .
٤. المغالاة في استثمار الموجودات الثابتة .
٥. انخفاض هامش الربح .
٦. عدم موائمة المديونية مع الواقع النقدي للمصرف .
٧. التركيزات الائتمانية على صعيد المقترضين او على صعيد القطاعات او الانشطة الاقتصادية .
٨. ضعف في تقييم القروض المصرفية والية منحها .
٩. ضعف التخطيط المالي ومحدودية فهم احتياجات السوق والتنسيق بين عمليات الصنع والبيع وتنويع وتطوير المنتجات .
١٠. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي او تعرض النشاط المصرفي الى ظروف استثنائية .

١١. ضعف الانظمة القانونية ونقص في معلومات المقترض . (الشماع، ادارة التحصيل والقروض المتعثرة ، ٢٠١٣)

١٢. الاستهانة في عمل دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات يسبب تلكؤ في المشروع وعدم قدرة حصولها على الارباح مما يجعلها غير قادرة على سداد القرض بالوقت المحدد .

١٣. عدم متابعة المشاريع ومعرفة وجودها على ارض الواقع واسباب نجاحها او فشلها ومعالجة الاسباب لضمان تقليل خسائر القروض .

رابعاً : طرق معالجة تعثر القروض ..

ثمة طرق ونماذج ممكن ان تعمل بها المصارف لتفادي التعثر في القروض منها الطريقة الاسهل وهي معرفة الاسباب ومعالجتها والاسباب الاساسية تم التطرق اليها اعلاه وطرق معالجتها تكمن في :

١. متابعة المشروع والتحليل المستمر لعمل اداء المشروع من خلال المتابعة والمراقبة عن طريق تشكيل خبرات ادارية لعمل دورات اعمال تدريبية للمشروع المقترض .

٢. عقد اجتماع مع المشروع المقترض وتوضيح اسباب التعثر ومن ثم التشخيص المبكر للوصول الى اقل خسائر .

٣. تطوير برامج تحليل طلبات القروض وتشخيص القروض الضعيفة .

٤. وضع برامج فعالة وتنمية الخبرات اللازمة لرقابة القروض المتعثرة . (الشماع، ادارة التحصيل والقروض المتعثرة ، ٢٠١٣)

المحور الثالث : المشروعات في العراق .

اولاً : واقع حاضنات الاعمال والمشروعات الريادية في العراق .

لا يزال مفهوم حاضنات الاعمال في العراق ضيقاً ومحدوداً كما هو واضح من السطور السابقة والكلام في موضوع الحاضنات يثير الجدل حول كيفية ادارتها ومصادر تمويلها بسبب هشاشة القوانين في العراق وقوانين كل وزارة يتحتم عليها قانون متكامل لدعم وتمويل الحاضنات في العراق وهناك قوانين صدرت مؤخراً للعمل في حاضنات الاعمال كان من ضمنها قانون دعم المشروعات الصغيرة التي عملت به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالفعل مولت ولو جزء بسيط من المشروعات ولا زالت تسعى الى تنمية المشروعات بالأخص الريادية منها ، وفي عام ٢٠١٩ اصدر قانون العمل بحاضنات الاعمال لدعم الخريجين والعاطلين عن العمل وارسل القانون الى البنك المركزي العراقي بهدف تمويل هذه الحاضنات وكان هناك لغط في طبيعة التمويل والرقابة عليه ولن يتم العمل به حتى الان ، حاضنة الأعمال هي آلية جديدة فعالة في تطوير المشاريع الصغيرة من خلال تقديمها لنظام متكامل جديد للخدمات. يهدف إلى دعم وتطوير صنع مشاريع جديدة ومن ثم ، هناك عدد كبير من العوامل المترابطة في عمليات التحضير لتلك المشاريع مثل : تنظيم الحاضنة والسوق المتاح للمشاريع

المرتبطة بها وبرامج العمل التي يجب تنفيذها. تمثل تلك المشاريع الصغيرة أكثر من ٩٨٪ من إجمالي مؤسسات العمل في العالم. كما أنها أصبحت مسؤولة عن حصة تصل إلى نصف الناتج القومي لتلك الدول. خلقت هذه المشاريع ما بين ٤٠ إلى ٨٠٪ من فرص العمل المتاحة. في ضوء أهميتها ، واجهت هذه المشاريع العديد من التحديات الناتجة عن تحرير الأسواق بسبب العولمة. وعليه ، كانت هناك حاجة لإيجاد نظام عمل تتمثل وظيفته في تطوير وتحديث مفهوم دعم المشاريع الجديدة. تعتبر حاضنة الأعمال من أفضل الآليات التي تم اختراعها في العشرين عامًا الماضية لدعم المشاريع الصغيرة. تقدم مثل هذه المشاريع العديد من الخدمات التي تحافظ على الاستمرارية الطبيعية للمشاريع لتجنب الفشل والانهيار. حاضنة الأعمال هي محور الاهتمام العميق للدول المتقدمة والنامية ، بما في ذلك العراق (الهادي، ٢٠١١)

موضوع الحاضنات موضوع استشرافي ومقترح لتعمل به اغلب الوزارات المعنية بالأخص التابعة للقطاع المصرفي بغرض التمويل لمشاريع نسبة نجاحها اعلى بكثير من المشروعات التي تعمل الان بدون رقابة وغير مدروسة وعندما يتوفر التمويل من الجهة المناسبة سوف ينتشر مشروع العمل بحاضنات الاعمال وتستحدث حاضنات اعمال جديدة بسبب التشجيع والموارد المالية المتاحة ايضاً يصبح عندها الموضوع اقل تعقيداً .

ثانياً : دور حاضنات الاعمال في تقليل نسب المشروعات المتعثرة ..

تشير الادبيات ان في بعض الدول بلغت نسبة نجاح المشروعات داخل الحاضنات اكثر من ٨٠% وان ٩٠% من المشروعات كانت تستمد نجاحها من رعاية الحاضنات يعني انها نسبة جيدة جداً تفوق متوسط نسب نجاح المشروعات مثلاً في الولايات المتحدة الامريكية سنوياً يتم انشاء من ٣-٤ مليون شركة او مشروعاً وان ٨٠% من هذه المشروعات تفشل في بداية نشأتها (خلال الخمس سنوات الاولى) بينما هناك ٨٠% من المشروعات التي انشأت داخل الحاضنات استطاعت ان تعمل في بداياتها بدون اي مشاكل بالإضافة الى انها حققت ارباحاً ونجاحات كبيرة ، وهناك امثالاً في عدة دول اجرينا سابقاً تجارب الدول في عمل الحاضنات وهو عمل ضروري على اي دولة خاضت حديثا تجربة الحاضنات هي الاستفادة من تجارب الدول عند تأسيسها ومن خلال المثال على الولايات المتحدة نجد انه مدة الحضانة يجب ان تكون من ٣-٥ سنوات كونها المرحلة الحاسمة التي تحدد نجاح المشروع الا ان واقع فترة الاحتضان في الدول من ٣ شهور – سنة كحد اقصى الا ان هذه الفترة غير كافية لنجاح بعض المشروعات قد تظهر بعض المعوقات او الصعوبات بعد سنة او سنتين من تاريخ انشاء المشروع وهذا تم استنتاجه من الدراسات التي اشيرت الى نسبة نجاح وفشل المشروعات في الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى ،(Erlewine, 2007) اذ ان ليس هناك مؤشر واضح او معايير معينة لاختيار الفرصة المناسبة واختيار المشروع الناجح فهي تعتمد على التجربة والممارسة

والكفاءة والخبرة وهذا ما تحمله الحاضنات في مراكزها التي تسعى الى تقليل مشاكل المشروعات الناشئة والحد من تعثرها وامكانية نجاحها واستمراريتها .

الخاتمة :

من خلال البحث تم التعرف على أنموذج لحاضنات الاعمال ونأمل ان يكون هناك انتشار اكثر في استحداث حاضنات اعمال تدعم الافكار الريادية للارتقاء بمستوى الاقتصاد العراقي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة خاصةً وان الاقتصاد العراقي يتصف بأنه استهلاكياً اكثر من كونه انتاجياً ويعتمد على استهلاك السلع من الاستيرادات وهذا يساعد المشروعات على توفير خدمات ومنتجات تسد الحاجة لرغبات الافراد المتزايدة بسبب ان الانتاج يعتمد على طلب السوق لذلك يجب مراقبة الطلب في السوق واذواق المستهلكين وتحديثها بشكل مستمر. ايضاً وضح البحث نماذج لمشروعات ريادية ناجحة تخرجت من الحاضنات وكانت نسبة فشل المشروعات التي انضمت الى الحاضنة تقريباً ٣% اي نسبة قليلة ، وبسبب حداثة الموضوع فالبيانات التي تتوفر عن الموضوع قليلة او قد يتم التحفظ عليها كون شركات التمويل او حاضنات الاعمال التي تم التطرق اليها هي تابعة الى جهات خاصة وتتعاون مع منظمات دولية لذلك لم يتسنى للباحثة الحصول على بيانات قوية في هذا الخصوص وممكن ان نعتبر شركات التمويل احدى الوسائل الجيدة للنهوض بالمشروعات .

الاستنتاجات والتوصيات ..

اولاً : الاستنتاجات

١. ضعف الحافز لإنشاء المشروعات بالتالي التلكؤ وعدم الاستمرارية .
٢. ضعف التمويل وعدم توافر بنى تحتية تحفز اصحاب المشاريع على ممارسة الاعمال .
٣. قلة في اعداد حاضنات الاعمال الموجودة مقارنةً بالدول الاخرى مما يجعلها مبهمة لدى الكثير من الافراد .
٤. افتقار الحاضنات الى الدعم المالي والمعنوي لمشاريعها بسبب عدم توافر تخصيصات مالية من قبل الحكومة للمشاريع الريادية ولحاضنات الاعمال مما يجعلها ضعيفة من ناحية تقديم خدمات متكاملة .
٥. قلة النصوص التشريعية التي تنمي وتشجع عمل الحاضنات وتساندها في تقديم الخدمات للمشروعات .
٦. نسبة نجاح المشروعات المتخرجة من الحاضنات على الرغم من قلتها الا انها نسبة كبيرة وذلك بسبب دراسة المشروع قبل البدء به وهي مرحلة مهمة وضرورية يجهلها اغلب رواد الاعمال واصحاب المشاريع .

ثانيا : التوصيات :

١. استحداث منظمات لنشر ثقافة العمل الحر وتشجيع القطاع الخاص .
٢. حماية الحقوق الفكرية للأفراد وتشجيعها والسعي الى تنميتها وتطويرها .
٣. وضع نظام ضريبي مناسب وحوافز لشراء تكنلوجيا جديدة ووجود تشريعات وقوانين ساندة لعمل المشروعات.
٤. تعديل المناهج العلمية بما يتناسب مع طبيعة الواقع العراقي وتعليم المهارات الريادية على جميع المستويات .
٥. تنمية الثقافة المحلية من خلال الشرعية الاجتماعية للريادة والاتجاهات نحو خلق الثورة ومعرفة الفشل والاعتراف به والبدء بخطة جديدة لبناء جيل واعي قادر على مواجهة التحديات .
٦. انتشار الحاضنات ورأس المال المخاطر .
٧. وجود استراتيجيات وسياسات لازمة لدعم القطاع الخاص وقطاع المشروعات بالإضافة الى التخطيط المركزي .

المصادر

اولاً : المصادر العربية

١. ابراهيم عاطف الشبراوي ، حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، الرياض : (٢٠٠٣) .
٢. احمد طرطار ، سارة حليمي (حاضنات الاعمال كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الملتقى الدولي / المقاولاتية : التكوين وفرص الاعمال ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير .
٣. كاظم احمد حمادة البطاط ، الحاضنات الصناعية مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة ، المجلة العراقية للعلوم الادارية (٢٠٠٤.)
٤. كمال كاظم جواد ، دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان (٢٠١٦) .
٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (حاضنات الاعمال التكنلوجية) ١٩٩٥ الصفحة ٢
٦.جامعة الملك عبد العزيز (نحو مجتمع المعرفة) ٢٠٠٥ ، معهد البحوث والاستشارات ، جدة .
٧.جعفر جوحي ، رشا طارق ، قسم حاضنات الاعمال ، اكرام خالد محمود ، بغداد : ٢٠٢٢ .
٨.نبيل محمد شلبي ، نموذج مقترح لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية ، واقع مشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،عدد الصفحات ٥ ، السعودية (٢٠٠٢.

٩.كاظم احمد حمادة البطاط ، صفاء عبدالجبار الموسوي ، قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء نحو قبول حاضنات الاعمال المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (٢٠٠٨).
١٠. انوار نهار العزام ، صباح محمد موسى ، تأثير استخدام حاضنات الاعمال في انجاح المشاريع الريادية في الاردن (٢٠١٠) .
١١. امير تركماني ، دور المؤسسات الوسيطة والداعمة ، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي ، سوريا (٢٠٠٦(.
١٢. الشماع ، خليل محمد حسن ، ادارة التحصيل والقروض المتعثرة ، (٢٠١٣) ، بغداد .
١٣. يونس ، ناز دار علي احسان ، "دليل المقترض" ، (٢٠٢٠) ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض ، العراق – بغداد .
١٤. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – دائرة العمل والتطوير المهني – قسم حاضنات الاعمال ، جدول متابعة المشاريع في بغداد والمحافظات ، (٢٠٢٢) .
١٥. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، برامج اقرض المشروعات الصغيرة ، (٢٠٢٢) ، العراق– بغداد .
١٦. خضير رائد ، " المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال " ، (٢٠١٤) .
١٧. تيقاوي ، العربي ، "دور حاضنات الاعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، (٢٠١٠) ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

ثانياً : المصادر الاجنبية

1. Bayan, Arthur" : BUSINESS INCUBATOR PROCESS: A policy tool for entrepreneurship and enterprise development in a knowledge "
2. Johan Brunel , taiga ratinho , Bart Clarisse , "award groan the evolution of business incubators" : comparing demand and supply of business incubation services across different incubator generations .
3. Erlewine , Meredith , comparing states of firm survival , in Measuring your Business incubator Economic impact : a toolkit , (2007) , National business incubation association